

تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في ظل النظام المحاسبي المالي

Evaluation of the internal accounting control system for social security funds for non-wage workers under the financial accounting system

عادل سلماني¹*



adelselmani@univ-djelfa.dz

¹ جامعة الشهيد زيان عاشور الجلفة (الجزائر)،

تاريخ الإرسال: 2022-01-15	تاريخ القبول: 2022-03-09
ملخص تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي، حيث تم اخذ صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء كنموذج للدراسة لفترة 2019. ترتكز هذه الدراسة حول توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي المحاسبي ومن اجل ذلك وجب إبراز طبيعة هذا النظام، وتحديد المقومات المحاسبية التي يقوم عليها وكذا خطوات تقييمه. توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الهدف الذي يسعى من خلاله نظام الرقابة الداخلي المحاسبي هو تحقيق مصداقية التقارير المالية، وان وجوده يؤدي إلى الوثوق في المخرجات المحاسبية. كلمات مفتاحية : نظام الرقابة الداخلي المحاسبي، المقومات المحاسبية، نظام المعلومات المحاسبية، التأمين الاجتماعي تصنيف JEL: G2	Abstract This study deals with the subject of the evaluation of the internal accounting control system, where the Social Security Fund was introduced for non-action as a model for study for 2019. The study is based on the clarification of the effectiveness of the accounting system and, to that end, the nature of the system should be highlighted, the accounting components on which it is based, and the steps for its evaluation. In this study, we found that the goal of the accounting internal control system is to achieve the credibility of financial reports, and that its existence leads to trust in accounting outputs. Keywords: Accounting internal control system, accounting components, accounting information system, social insurance. Jel Classification Codes: G2

1. مقدمة

يعتبر نظام الرقابة الداخلي المحاسبي من بين الوسائل الهامة التي تمكن المؤسسة من تجميع وتشغيل الحسابات الضرورية عن ناتجة أعمالها، فهو يلعب دورا هاما خاصة فيما يتعلق لضمان المراقبة المستمرة والفعالة لنظام لضمان التوازن الحالي الكفيل باستدامة صرف المنافع.

فهو يعتبر أحد أهم الوسائل المستخدمة في تشخيص الوضعية الحالية والمحاسبة للمؤسسة، والكشف عن نقاط الضعف وكذا الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث، واقتراح الحلول المناسبة، وكذا مراقبة البيانات الحالية والمحاسبة، وإعطاء الصادرة الحقيقية عن المركز الحالي للمؤسسة.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو واقع نظام الرقابة الداخلي المحاسبي في صناديق الضمان الاجتماعي في ظل scf؟
- لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بكافة الجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع قمنا بترجمتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية.

1. ما المقصود بنظام الرقابة الداخلي المحاسبي؟ و ما هي مقوماته.
2. كيف تتم إجراءات تقييم النظام الرقابة الداخلي المحاسبي في صندوق الضمان الاجتماعي

?casnos

3. ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي المحاسبي في صندوق الضمان الاجتماعي casnos ؟.
- وقصد الإجابة على التساؤلات الفرعية، يمكن طرح الفرضيات التالية:
- (1) نظام الرقابة الداخلي المحاسبي يشتمل مجموعة من الخطوات والقوانين التي تضمن السير الحسن للعمليات المحاسبية، وكذا حماية أصول المؤسسة بعيدا عن الغش و التلاعبات.
 - يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلي الفعال.
 - (2) يتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لصندوق الضمان الاجتماعي casnos هدفه الإجراء والطرق الموضوعية والتأكد من أنها تستخدم كما هو مخطط لها.

3) يعتبر نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لصندوق الضمان الاجتماعي فعال لحد بعيد مع وجود بعض نقاط الضعف.

أهداف الدراسة :

1. التعرف أكثر على التدقيق الداخلي المحاسبي.
 2. التعرف على مدى نجاح نظام الرقابة الداخلي المحاسبي في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
 3. إبراز الدول الفعال لمصلحة المحاسبة في سلامة نظام الرقابة الداخلي المحاسبي.
- أما فيما يخص الأدوات المستعملة تم الاعتماد على القوانين، الجريدة الرسمية بعض الكتب، مذكرات الدراسات العليا، وكذا المقابلات شخصية مع إطارات صندوق الضمان الاجتماعي، واستخدام الوثائق والجداول المحصل عليها من قاعدة البيانات الخاصة بالصندوق فيما يخص دراسة الحالة.

2. ماهية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي

1.2 مفهوم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي

يمكن التمييز بين نوعين من المفاهيم

1- المفهوم التقليدي للرقابة الداخلية والذي يحرص الرقابة الداخلية في وظيفتي حماية أصول المؤسسة الاقتصادية وخصوصا النقدية منها.

2- المفهوم الحديث للرقابة الداخلية فهو يوسع من نطاق الرقابة الداخلية بحيث يشمل حماية الأصول والموجودات، والتأكد من الدقة الحسابية بالإضافة إلى النهوض بالكفاية الإنتاجية، وتشجيع التمسك والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، وبالتالي فمفهوم الرقابة الداخلية وفقا لهذه النظرة يتضمن جانبين، محاسبي وإداري ويتظاهر هذان معا للعمل على تحقيق الأهداف العامة للرقابة الداخلية (وآخرون ص.، 2007).

التعريف الأول: تعريف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) International **fédération of accountants** سنة 1989 : الرقابة الداخلية نظام يحتوي على الخطة التنظيمية

مجموع الطرق و الاجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الاهداف المرسومة لضمان امكانية السير المنظم و الفعال للأعمال، هذه الاهداف تشمل على احترام السياسة الادارية، حماية الاصول، وقاية او اكتشاف الغش و الاخطاء، لتحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المسغرق في اعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية" (rossignol, 2007) .

التعريف الثاني: يشير تعريف (COSO) بوضوح إلى أن الرقابة الداخلية هي عمليات وليس نظاما وأن مسؤولية تصميمه وتطويره بهدف تزويد الإدارة بتأمين معقول حول الوصول إلى كفاءة وفعالية العمليات وجودة وملائمة التقارير المالية والالتزام بالتعليمات والقوانين والأنظمة، كما يوضح التعريف أن هدف نظام الرقابة الداخلية هو تقديم تأكيد معقول وليس تأكيدا مطلقا بخصوص الأهداف المرجوة من الرقابة (الحسبان، 2010).

التعريف الثالث: من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية هو:

- (1) - نظام أساسي تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها، يضع أسسها و ينفذها ويراقبها الأفراد و يتم تطويرها على جميع أنشطة المؤسسة.
- (2) - إن الرقابة الداخلية مجموعة من الأعمال التي تحدث بشكل مستمر داخل المؤسسة.
- (3) - إن الرقابة الداخلية تحقيق الأهداف المخطط لها.
- (4) - إن الرقابة الداخلية تشمل على الجوانب الإدارية والتنظيمية بداية بخطط وبرامج المؤسسة، ومرورا بالهيكل التنظيمي، انتهاء بالوسائل والأدوات .

2.2 تقسيمات نظام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع هي:

1.2.2 نظام الرقابة الإدارية:

هي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة التي تستعملها المؤسسة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية، الاستخدام الاقتصادي،

الكفاء للموارد والتوزيع المناسب للمسؤوليات والصلاحيات، ولتحقيق ذلك فهي تعتمد على وسائل متعددة مثل: الكشف الإحصائية، دراسة الوقت والحركة، تقارير الأداء، رقابة الجودة، الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، استخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي متعلق بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.

2.2.2 الرقابة المحاسبية:

هي خطة تنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة للمراسلات المستخدمة التي تتعلق بحماية أصول الشركة والتأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، وإن لكل وحدة اقتصادية سواء كانت إنتاجية أو خدمية مهمة رئيسية لتنفيذ أنشطتها المختلفة من خلال أجهزتها الفنية والإدارية، وبما أن الوظائف الإدارية في أي قسم متعددة لذا فإن وظائف القسم الحاسبي تكون واضحة بقدر وضوح وظائف المحاسبة وأهدافها لدى إدارة تلك الوحدة، وإن أي قسم حاسبي يتولى مهمة تسجيل الأنشطة الاقتصادية والمالية وحسابها، وينبغي أن تكون على علم تام بأهمية ووظائف النظام الحاسبي المصمم أو المعد من قبل تلك الوحدة وفقاً لأحكام قوانين معينة كالنظام الحاسبي الموحد ومن أمثلة الرقابة المحاسبية استخدام الحسابات الإجمالية (عبدالله، 1998).

* أما عناصر الرقابة المحاسبية هي:

- (1) - وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المؤسسة.
- (2) - وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة ونشاط المؤسسة.
- (3) - وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات المؤسسة وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- (4) - وضع نظام المراقبة وحماية المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها استخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.

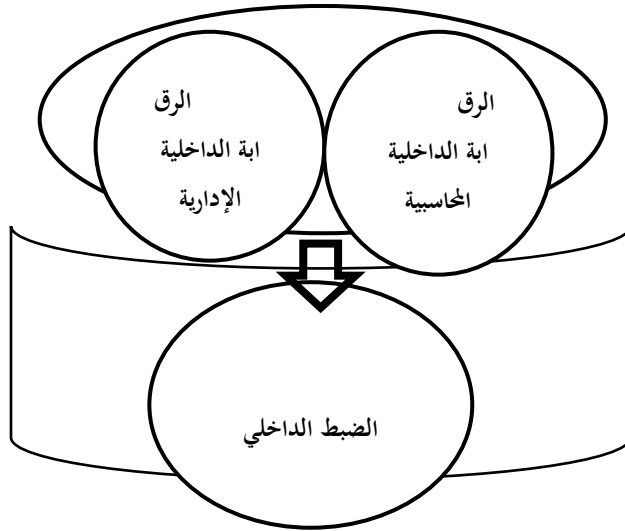
3. الضبط الداخلي

هدفه تحقيق الحماية اللازمة للأصول ومن وسائل الضبط الداخلي التي توضعك:

* تقسيم العمل.

- * المراقبة الذاتية (مراقبة الموظف لموظف آخر).
- * تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.
- * استخدام وسائل الرقابة الحدية والمزدوجة.
- * التأمين على الموظفين وعلى الممتلكات (وآخرون ع، 2007).

الشكل 1: يوضح أنواع الرقابة الداخلية



المصدر: عبد الفتاح الصحن وآخرون، 2007، ص 17.

4. أهداف نظام الرقابة الداخلية

من خلال التعارف التي تطرقنا لها توضح أن أهداف التي يسعى في تحقيقها هذا النظام هي:

1.4 التحكم في المؤسسة

إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة ينبغي عليها تحديد أهدافها، وهيكلها وطرقها وإجراءاتها من أجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة في خلق رقابة على مختلف العناصر المواد التحكم فيها.

2.4 حماية الأصول

إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزونات، الحقوق)، إن هذه الحماية تمكن للمؤسسة من الإبقاء أو المحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة.

3.4 ضمان نوعية المعلومات

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي إخبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات، بيد أن تجهيز هذه البيانات المحاسبية تتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية (صديقي، 2003):

- * تسجيل العمليات من المصدر في أقرب وقت ممكن.

- * إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها.

- * تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة.

- * احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات

المحاسبية

- * توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.

4.4 تشجيع العمل بكفاءة

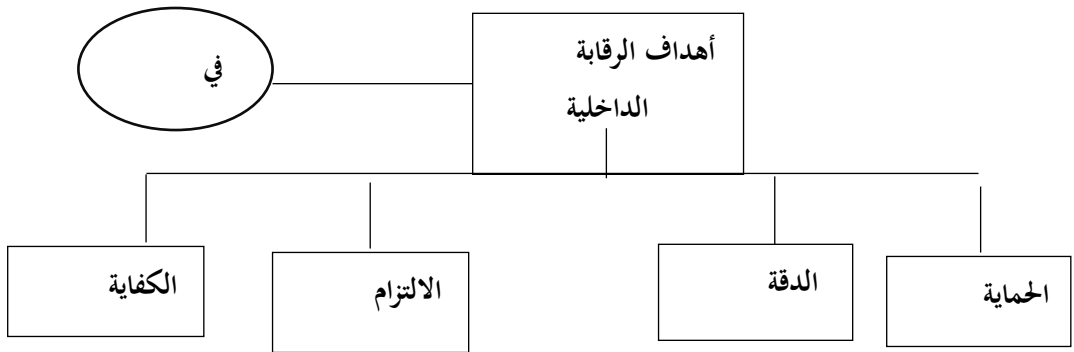
إن أحكام النظام للرقابة الداخلية بكل وسائل داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاء لموارد المؤسسة ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام المراقبة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

5.4. تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية

إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المديرة، لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح بإطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر، وينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية: (صديقي، 2003)

- يجب أن يبلغ إلى الموجهة إليه.
- يجب أن تتوفر وسائل التنفيذ.
- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ

الشكل 2: يوضح أهداف الرقابة الداخلية



المصدر: (عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، 2000، ص 134).

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى القانون الجزائري المرسوم التنفيذي 09-110 الصادر في 07 أفريل 2009 يحدد شروط و كفاءات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي (الجزائرية، 07 أفريل 2009). في مادته رقم 8 .

- يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يصف الشكل والخصائص التي يمكن طبعها أو توفيرها على شكل الكتروني.
- يجب أن يسير البرنامج المعلوماتي للمحاسبة بشكل يطابق ما هو موجود في ملفه وأن يكون هذا التطابق انعكاسيا بينهما.
- يجب أن يطابق البرنامج المعلوماتي للمحاسبة أهدافه الموضحة، ولا يمكنه أن يحتوي أي وظيفة أخرى غير مدرجة في الملف.

5. متطلبات نجاح نظام الرقابة الداخلية المحاسبي ولحمة تاريخية عنه في الجزائر

1.5 متطلبات نجاح نظام الرقابة الداخلية المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية

يمكن تحديد بعض العناصر العامة التي في حالة تطبيقها تساعد المؤسسة في تحقيق الأهداف الأساسية للرقابة الداخلية وهذه العناصر هي:

1.1.5 فريق عمل مؤهل ومخلص:

إن نجاح عمل نظام المحاسبة يتطلب أفراد قادرين بدرجة كافية على القيام بواجبات محددة لهم، فمفتاح نجاح أي نظام رقابي يعتمد على موظفي المؤسسة.

2.1.5 التفويض الواضح والفصل بين المسؤوليات:

من المبادئ الهامة في الرقابة الداخلية المحاسبي هو أن لا يكون شخص واحد مسئول عن تسجيل العمليات المتعلقة بالأصول مثلا والرقابة عليها في نفس الوقت وهذا ما يقلل من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة.

3.1.5 إجراءات مناسبة لإتمام العمليات:

إن معظم المؤسسات تضع دليلاً لإجراءاتها المحاسبية والإدارية للتأكد من أن مختلف أنظمتها مفهومة من قبل جميع العاملين فيها كما يعتمد على مجموعة من الوسائل الحمائية والتي تستخدم خلال عملية الرقابة: استخدام (coufre) والكاميرات والخزائن المضادة للحرائق لحفظ ملفاتها السرية وأوراقها المالية.

4.1.5 نظام مستندات وسجلات مناسبة:

تعتبر المستندات الأدلة المادية المستعملة في الـ 2 عمليات المحاسبية والأسلوب الذي يتم به نقل المعلومات داخل المؤسسة.

5.1.5 قواعد كافية للرقابة على الأصول والسجلات:

في الغالب ترى المؤسسة أنه من الأفضل حفظ المخزون في المستودع تحت المراقبة المادية لفرد معين، حتى يمكن تحديد المسؤولية بالإضافة إلى ذلك يجب حفظ الأوراق المالية دفتر اليومية دفتر الإثبات في خزائن محمية، كذلك يجب إبداع كل الأموال في حسابها لدى البنك يومياً.

6.1.5 التحقق والفحص المستقل:

لا يمكن للفرد أن يتحقق من أدائه الخاص أو بقيمة بطريقة فعالة لذلك يجب أن يتم ذلك من قبل شخص أو جهة مستقلة عنه.

- بالإضافة إلى وجوب إعداد كشف تسوية البنك باستمرار.
- القيام بعملية جرد كاملة بانتظام.
- القيام بالمراجعة السنوية.

6. لمحة عن النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر

عرفته المادة 3 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/25 بأنه : "نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها ، وتسجيلها ، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " (الجزائرية، 07أفريل 2009).

تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي :

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات.
 - تحديد الحسابات.
 - وضع القوائم المالية.
 - تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.
- من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبية، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي.
- كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:
- ✓ بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد.
 - ✓ إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والناتج.
 - ✓ تحديد طرق التقييم المحاسبي.
 - ✓ تنظيم مهنة المحاسبة.
 - ✓ إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحق.
 - ✓ تحديد الحسابات والمجموعات.
 - ✓ تحديد قواعد و ميكانيزمات سير الحسابات.
- يمكن القول انه حسب طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن تساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا (أمنية، 2012).

1.6 آليات ووسائل فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء

إن تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلي المحاسبي يعتمد على مجموعة من الآليات والتي تعتبر الدعامة الأساسية من أجل الحصول على نظام معلومات محاسبي سليم وموثوق وذو مصداقية يعكس المركز المالي للصندوق

1.1.6 التسجيل الفوري للعمليات

- إن الممارسة الفعالة لإدارة المالية والمحاسبة (التسجيلات المحاسبية) تتطلب توافر معلومات دقيقة عن مختلف المصالح المكونة للوكالة من أجل ضمان تسجيلات دقيقة لمختلف العمليات المحاسبية.
- حيث تؤدي الوظيفة المحاسبية دورا هاما وأساسيا في نشاط الوكالة الولائية للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، فهي بمثابة شريان الصندوق.
 - يقوم محاسب الصندوق بتسجيل كل عملية بعدما تتم مباشرة اعتمادا على الوثائق المحاسبية تفادي لأي تراكم قد يحصل وتفادي لضياح المستندات.
 - فالسرعة في التسجيل تعتبر عاملا أساسيا في تسجيل العمليات المحاسبية شرط أن تصحبها الدقة في التسجيل.

2.1.6 التسجيل المحاسبي لمنحة التقاعد:

تقوم مصلحة التقاعد باستقبال الملفات للحصول على منحة التقاعد أو التقاعد المنقول حيث تقوم بإعداد ملفات المتقاعدين شهريا للتقدم لمصلحة المحاسبة من أجل مراجعتها وإمضاؤها من طرف المحاسب وكذلك مدير الوكالة ثم القيام بعملية تسديد هذه المنح إلي مستحقيها. وبعد القيام بهذه العملية يقوم المكلف بمصلحة المحاسبة بتسجيل هذه العملية محاسبيا بعدما يتحصل على الوثيقة التوضيحية التي تبين كل العناصر المكونة لمنحة التقاعد (Ventilation de retraite) .

وبعدها المحاسب يقوم بالتسجيل المحاسبي للعمليات المختلفة لمنحة التقاعد

أ. سجل الاداءات (journal des prestation)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
443	ح /التكامل التفاضلي	X	
600	ح /مصاريف خاصة بالاداءات	X	
442	ح /اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي		X
460	ح / ح / المبلغ الفائض		X
432	ح /اقتطاع الفدرالية الوطنية للعمال الجزائريين		X
431	ح /اقتطاع الضمان الاجتماعي		X
461	ح /الاداءات المسددة		X

431	ح /اقتطاع الضمان الاجتماعي	X	
70030	ح /إيرادات إستثنائية خاصة بإقتطاع الضمان الاجتماعي		X

وتتم المخالصة عن طريق الحساب الجاري البريدي

ب. سجل الحساب الجاري البريدي (journal ccp)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
461010	حساب خاص بالتقاعد	X	
517470	حساب الجاري البريدي		X

3.1.6 - حالة منحة الوفاة:

في حالة وفاة المنخرط تقوم المؤسسة بمنح ذوي الحقوق منحة الوفاة بعد تقديم الملف من قبل ذوي الحقوق إلى مصلحة الأداءات التي بدورها تقوم بالإجراءات اللازمة وإرسال الملفات إلى مصلحة المحاسبة حتى تقوم المؤسسة بتحويل المبالغ لذوي الحقوق وتسجيلها وتقييدها من طرف المحاسب .

أ. سجل الاداءات (journal des prestation)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
600146	ح /منحة الوفاة للمشارك النشط	X	
600147	ح / منحة الوفاة للمشارك المتقاعد	X	
461023	ح /حساب خاص بالتقاعد		X

تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء
في ظل النظام المحاسبي المالي

وتتم المخالصة عن طريق الحساب الجاري البريدي

ب. سجل الحساب الجاري البريدي (journal ccp)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
461023	حساب خاص بمنحة الوفاة	X	
517470	حساب الجاري البريدي		X

4.1.6 التسجيل المحاسبي للاشتراكات

يقوم المنخرط بتسديد الاشتراكات إما عن طريق صك بنكي أو نقداً أو عن طريق الحساب الجاري وكل العمليات تمر على مصلحة المحاسبة لتسجيل المبالغ في بنك الشركة وغلق الحسابات الأخرى وتسجيل ما دفع عبر الحساب الجاري .

مثال : في يوم n تم دفع اشتراكات من طرف المشتركين بمبلغ 2 000 000,00 دج وتم دفعه كما

يلي :

1 500 000,00 دج نقداً 500 000,00 دج بشيكات بنكية.

التسجيل المحاسبي للعملية على مستوى مصلحة المحاسبة

أ. سجل خاص بالصندوق Journal De Caisse

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
530470	حساب صندوق	1 500 000,00	
419530	حساب اشتراكات نقدية		1 500 000,00
581530	حساب التحويلات	1 500 000,00	
530470	حساب الصندوق		1 500 000,00

ب. سجل خاص بالبنك Journal De Banque

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
512470	حساب البنك	500 000,00	
419512	حساب اشتراكات بنكية		500 000,00
512470	حساب البنك	1 500 000,00	
581530	حساب التحويلات		1 500 000,00

5.1.6 التسجيل المحاسبي لمنحة العجز في سجل الاداءات

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
443	ح /التكامل التفاضلي	X	
600144	ح /مصاريف التقاعد المباشر	X	
600145	ح /مصاريف التقاعد غير المباشر	X	
442130	ح /اقتطاع الضريبة على الدخل الاجمالي الخاص بمنحة العجز		X
431130	ح/اقتطاع الضمان الاجتماعي الخاص بمنحة العجز	X	
460122	ح /المبلغ الفائض	X	
461022	ح/الاداءات المسددة (تعويضات منحة العجز)		X
700301	ح/إيرادات استثنائية خاصة باقتطاع الضمان الاجتماعي		X

أ. عملية المخالصة في سجل الحساب الجاري البريدي

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
461022	حساب خاص بمنحة العجز	X	
517470	حساب الجاري البريدي		X

ب. التسجيل المحاسبي لمختلف الفواتير :

تقوم مصلحة الوسائل العامة بتسيير كافة مستلزمات الصندوق واحتياجاته كالاحتياجات المكتبية (أوراق وأقلام) أو المكاتب والكراسي أو احتياجات الإعلام الآلي .

✓ استقبال كافة الفواتير الخاصة للموردين

✓ فواتير الكهرباء والماء والهاتف والإيجار

وكل هذه العمليات تمر على مصلحة المحاسبة حيث تقوم بتسديد الفواتير ثم يقوم المحاسب بتسجيل مختلف هذه المصاريف انطلاقا من الفواتير من الحسابات الخاصة بالصندوق إلى حسابات الموردين وغيرهم .

حيث تمر هذه المراحل ب:

✓ سند الطلب Bon De Comande

✓ سند التوزيع Bon De Livraison

✓ الفاتورة Facture

✓ طلب الدفع Demander De Paiement

مثال : لدينا مشتريات لوازم مكتب بقيمة x في يوم n نقوم بالتسجيل المحاسبي

أ- سجل خاص بالمشتريات وتسويتها عن طريق البنك أو الحساب الجاري

سجل خاص بالمشتريات Journal Des Achat

رقم الحساب	البيان	المدين	الدائن
382000	حساب المشتريات	X	
401100	حساب المورد		X

سجل خاص بالبنك Journal De Banque

رقم الحساب	البيان	المدين	الدائن
40110	حساب المورد	X	
51247	حساب البنك		X
أو 51747	أو الحساب الجاري البريدي		X

ب. سجل خاص بالعمليات المختلفة

عملية إدخال المواد واللوازم إلى المخزون

رقم الحساب	البيان	المدين	الدائن
322200	حساب المواد واللوازم	X	
382000	حساب المشتريات		X

عملية الاستهلاك

رقم الحساب	البيان	المدين	الدائن
602200	حساب مواد ولوازم مستهلكة	X	
322200	حساب المشتريات		X

7. التسجيل على مستوى سجل العمليات المختلفة الخاص بالأجور

تهتم مصلحة المستخدمين بأجور المستخدمين في الوكالة وتراقب حضور وغياب المستخدمين تقوم هذه المصلحة بإرسال ورقة تضم فيها كل ما يخص المستخدم (الغيابات - التعويضات) ليتم مراجعتها من طرف مصلحة المحاسبة ثم المصادقة عليها لترسل للمدير ليصادق عليها وبعدها تقوم مصلحة المحاسبة بتسديد أجور المستخدمين ثم التسجيل المحاسبي ويكون التسديد إما عن طريق البنك أو الحساب الجاري . ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي :

التسجيل على مستوى سجل البنك أو سجل الحساب الجاري

رقم الحساب	البيان	المدين	الدائن
421000	حساب المستخدمين	X	
512470	حساب البنك		X
أو	أو		
517470	الحساب الجاري البريدي		X

2.7 جدول المقارنة البنكية

- تمسك مصلحة المحاسبة حسابات النقديات المودعة لدى البنوك وكذا الصكوك البريدية وفي نفس الوقت تمسك هذه الأخيرة حسابات المؤسسات لديها.
- في نهاية كل شهر تطلب مصلحة المحاسبة من البنك (Badr،Bdl ،Bea) أن يرسل لها كشف برصيدها.
- حيث أن ما يسجله المحاسب في الجانب المدين من حساب البنك هو نفس ما يسجله البنك في حساب المؤسسات لديه في الجانب الدائن والعكس.
- لأسباب عديدة قد لا يتطابق رصيد حساب البنك لدى الصندوق مع الرصيد الظاهر في الكشف المقدم من البنك أو مركز الصكوك البريدية.

تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في ظل النظام المحاسبي المالي

- لذلك وجب على المحاسب إجراء وبصفة نظرية كل نهاية شهر المقاربة لتفسير الاختلاف وتسويته كي تتوافق الأرصدة وهذا ما يعرف بالمطابقة الدورية في الرقابة الداخلية المحاسبية.
- * إن إعداد حالة التقارب يستلزم المراقبة الدقيقة لوثائق الصندوق وما تسجله مصلحة المحاسبة في دفاتها. ومقارنتها بما يحتويه الكشف المرسل من قبل البنك أو مركز الصكوك البريدية وهذا من أجل تحديد:
 - ✓ عمليات سجلها المحاسب في يومية الصندوق ولكن البنك لم يسجلها في حساب الصندوق لديه.
 - ✓ عمليات سجلها البنك في حساب الصندوق لديه ولم يسجلها المحاسب في يومية الصندوق.
 - ✓ أخطاء قد تترتب من طرف أو من آخر
 - ✓ عمولات البنك قد لا يكون المحاسب على علم بها إلا بعد حصوله على كشف البنك.
 - ✓ شيكات حددها المحاسب للغير ولم يتم تخليصها.
 - ✓ دفعات مقدمة من قبل منتسبي الصندوق ولم يبلغ أصحابها المحاسب بها
- عند الانتهاء من إعداد جدول التقارب البنكي يجب أن يكون الرصيد النهائي في الحساب البنكي نفسه عند الطرفين الصندوق وكذا البنك.
- وفيما يلي نستعرض حالة للتقارب البنكي.

3.7 الصكوك غير قابلة للدفع

- هناك عدة حالات تستدعي رجوع الصكوك البنكية المدفوعة من قبل المنخرط المتضمن تسديد اشتراكاته وهي كالتالي :
- حالة صك بدون رصيد
- حساب مغلق
- عدم مطابقة الإمضاء
- مشكل تقني

- التبليغ:

- يتم إلغاء الصك من قبل مصلحة المحاسبة وتحويله الى مصلحة المنازعات والتي تقوم بتحديد ما يسمى " إصدار شيك بدون رصيد "
- يتم تسليمه للمنفذ ليقوم بعملية تبليغ لصاحب الصك في أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ التوقيع ويصبح نافذا
- في حين أنه يكون قد بلغ مرتان من قبل البنك.

- الملاحقة :

- بعد انتهاء المهلة القانونية ، تعد من طرف مصالح هيئة الضمان الاجتماعي وفق استمارة موقعة من طرف مدير الوكالة " تكليف مباشرة بالحضور " يؤشر عليه رئيس المحكمة مكان إقامة المدين وتنفذ الملاحقة وفقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية في مجال التنفيذ الجبري.
- هناك حالتان :

أ- حالة التسديد :

- يقوم المدين بالتسديد وتسوية وضعيته اتجاه الصندوق ويمنح من قبل هذا الأخير " شهادة التسوية " التي يقدمها الى المحكمة في الجلسة الثانية وهذا لتخفيف الحكم وتفادي الحبس أي دفع قيمة الصك والغرامة التي تعادل قيمة الصك.

ب - حالة عدم التسديد :

- في هذه الحالة تستكمل الإجراءات حيث يرفق الملف شهادة عدم الدفع المقدمة من قبل البنك.
- ترفع القضية من المحكمة إلى المجلس ثم إلى المحكمة العليا.

8. تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء

باستخدام أسلوب التقرير الوصفي اعتمدنا في المرحلة التطبيقية على الفحص المعمق لمختلف الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة ، والتأكد من مدى مطابقتها و ما هو مسجل في الدفاتر والسجلات المحاسبية ولقد سمحت لنا هذه الدراسة باكتشاف بعض نقاط الضعف التي وجب الإشارة إليها ، دون إهمال نقاط القوة التي يتمتع بها نظام الرقابة الداخلي المحاسبي في الصندوق

تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في ظل النظام المحاسبي المالي

إن القوائم المالية لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء يجب أن تمر على تسجيلات حسابية دقيقة على غرار باقي المؤسسات الأخرى، كما يجب أن تمر على مرحلة تحليلية و مقارنة مالية دقيقة لإعطاء طابع قانوني لجميع العمليات.

حيث يقوم رئيس قسم المحاسبة والمالية لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بما يلي :

التحقق من جميع العمليات المالية من مداخيل و مصاريف.

- عملية مقارنة بين السجلات الحسابية و السجلات البنكية (relevé bancaire) .
 - مراقبة الصناديق الداخلية (les caisses) .
 - إعداد تقرير شهري على جميع الملاحظات و التوجيهات التي يجب ذكرها والتصحيحات الواجب اتخاذها أو توضيحات يجب تبينها.
 - ملاحظة جميع الوثائق التبويبية التي تبين أحقية المصروف.
 - الإمضاءات التأكدية (vérification et liquidation) لأحقية المصروف .
 - التأكيد على ثبوت مداخيل الصندوق في جميع البنوك (les recettes) و تسجيلها حسابيا
 - التأكد من أن المصروفات تتماشى و الميزانية المحددة للصندوق و عدم تسجيل اي تجاوزات تحل بالتوازن الحالي للصندوق.
 - التأكد من تسجيل كل مصاريف أو مداخيل الصندوق حسب الحساب و الخانة المخصصة له مع توضيح التصحيحات أن وجدت.
 - التأكد من المقاربة البنكية (rapprochement) وذلك لملاحظة جميع العمليات .
- (confirmation des écritures)**
- مراقبة التحركات النقدية الملموسة وذلك بإجراء مراقبة الصندوق بدون برجة لإعطاء صبغة التأكد من الرصيد.
 - رصد تقرير شهري يفسر تحركات جميع الأرصدة و التحويلات لارساخ عملية التدقيق.

1.8 نقاط القوة

إضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه والتي تزيد من قوة نظام الرقابة الداخلية، تم تحديد أهمها فيما يلي:

- 1- يتم إثبات العمليات المحاسبية بالدفاتر فور حدوثها .
- 2- ضرورة التأكد من أن المستندات معتمدة من طرف الموظفين المسؤولين (رؤساء المصالح) ومرافقتها بالوثائق المؤيدة لها .
- 3-مراجعة جميع التسجيلات المحاسبية ومتابعة التقييد في كافة الدفاتر والسجلات من قبل المحاسب الرئيسي .
- 4-الحرص على إجراء المطابقات الدورية شهريا وعدم إهمالها .
- 5-إجراء الإحصائيات الدورية الشهرية عند نهاية كل شهر محاسبي .
- 6- إجراء الموازنة التقديرية الشهرية للتأكد من كل المداخل والمصاريف المنجزة فعلا ومقارنتها بالموازنة السنوية المرسله من طرف المديرية العامة.

2.8 نقاط الضعف

من خلال تقييمنا لنظام الرقابة الداخلي لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء تم رصد مجموعة من نقاط الضعف، والتي من شأنها الحيلولة دون تحقيق الأهداف المرجوة من النظام، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1-عدم وجود مكان كافٍ للأرشيف مما يسبب تراكم المستندات ، مما قد يتسبب في ضياعها أو صعوبة الرجوع إليها عند الحاجة .
- 2-نقص عدد الموظفين التابعين للمصلحة وفقا لحجم العمليات والمسؤوليات التي على عاتقها .
- عدم تحديد جهة أو طابق منعزل خاص للمصلحة نظرا لأهمية وحساسية الوثائق المستعملة في المصلحة.
- 3-عدم تحديد جهة أو طابق منعزل خاص للمصلحة نظرا لأهمية وحساسية الوثائق المستعملة في المصلحة.

3.8 نموذج مقترح لتقرير المدقق الخارجي حول إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبي لسنة

2018/2019

- بناء على أحكام المادة 25 من القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال و أجال إرسالها.
- وبناء على القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.
- إن نظام الرقابة الداخلية يتعلق بجملة من الإجراءات و الوسائل والتدابير التي تضعها المؤسسة، هذه الوسائل و السلوكات والإجراءات تتفق مع خصائص كل مؤسسة والتي تهدف أساسا إلى تحقيق مايلي:
- الحماية والمحافظة على أصول المؤسسة؛
- ضمان نوعية المعلومات ومصادقتها؛
- تشجيع الامتثال للقوانين والتنظيمات الداخلية؛
- تشجيع تطبيق تعليمات الإدارة لتحسين الأداء.
- تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي يبدأ عندها المدقق عمله وعلى ضوءها يقوم بفحص الأنظمة المختلفة وبالتالي يقوم برسم برنامج التدقيق.
- وختاماً لمهمتنا وبعد الاطلاع وفحص مختلف الإجراءات لنظام الرقابة الداخلية المحاسبي وقفنا على العديد من نقاط الضعف التي من شأنها عدم تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ونذكر أهمها :
- عدم وجود مكان كافي للأرشيف مما يسبب تراكم المستندات ، مما قد يتسبب في ضياعها أو صعوبة الرجوع إليها عند الحاجة.
- نقص عدد الموظفين التابعين للمصلحة وفقاً لحجم العمليات والمسؤوليات التي على عاتقها.

- عدم تحديد جهة او طابق منزل خاص للمصلحة نظرا لأهمية وحساسية الوثائق المستعملة في المصلحة.
- وعليه من اجل تحسين نظام الرقابة الداخلية المحاسبي على مستوى مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء نقترح مختلف التوصيات التالية :
- محاولة إيجاد مكان مخصص للأرشيف وتكلف شخص بتنظيم الأرشيف.
- تدعيم مصلحة المالية والمحاسبة بإطارات وتدعيمهم بدورات تدريبية تخص المخطط المحاسبي وكيفية استخدامه
- تخصيص جهة خاصة بمصلحة المالية والمحاسبة وتزويدها بمختلف الوسائل التي تضمن حفظ المستندات المهمة كالخزائن **COFFRE**
- __ إن القائمين على الصندوق يسعون جاهدين للحصول على مقر جديد أكثر اتساعا ، مما سيمكنهم من أداء مهامهم على أحسن وجه وخلق فرص جديدة للتشغيل إطارات وكذلك توفير مساحة كافية ستخصص للأرشيف.

4.8 تحليل نتائج الدراسة

- __ نظام الرقابة الداخلي المحاسبي يقوم على مجموعة من الإجراءات والمقومات التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها المالية إذن فهو ضرورة حتمية، وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.
- __ ضمان التسجيل والتخزين الصحيح للبيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود
- __ وجود نظام رقابة داخلي فعال بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء يضفي المصدقية على القوائم المالية ومختلف التقارير والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي
- __ من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى أن نظام الرقابة الداخلي المحاسبي في صندوق الضمان الاجتماعي لا يخلو من وجود نقاط ضعف قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من النظام وهي نقاط يسعى القائمون بالصندوق لتفاديها

9. خاتمة

إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة أدى إلى تضاعف المعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا ، وصعب عليها التعرف الصحيح على نتائج أعمالها وكثرة الأخطاء و التلاعبات التي تحصل أحيانا، فأصبح لزاما عليها البحث عن وسيلة أخرى تمكنها من ضمان تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها والتي تحتوي بيانات محاسبية يجب التأكد من صحتها وخلوها من الأخطاء فوجد القائمون بالإدارة في الرقابة الداخلية على الحسابات والدفاتر المحاسبية خير وسيلة لذلك .

وقد سمحت لنا هذه الدراسة بإعطاء نظرة شاملة حول نظام الرقابة الداخلي المحاسبي ، واهم المقومات التي يركز عليها ، حيث يعتبر أمرا حتميا لأي مؤسسة لحماية ممتلكاتها وحقوقها وبالتالي منع الاختلاس وتوفير الضمانات الكافية بان المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامها ذات مصداقية عالية.

التوصيات:

— على القائمين بالصندوق السعي للحصول على مقر جديد للوكالة أكثر اتساعا كون أن المقر الحالي لا يتسع لعدد الموظفين مما يحول دون أداء مهامهم بشكل جيد ، وفتح فرص شغل جديدة والتي من شأنها تخصيص الوظائف

— محاولة تدعيم مصلحة المحاسبة بإطارات وتغطية النقص الحاصل ، وهذا ما يعيق عملية الرقابة الداخلية المحاسبية

— تنظيم الأرشفة من اجل ضمان حفظ المستندات والوثائق المحاسبية من الضياع وتسهيل الرجوع إليها عند الحاجة .

قائمة المراجع

Eric Bonin et Jean luc Rossignol, Le controle interne des entreprises de travailtemporaire
D'insertion , France , 2007

برزوق أمينة، 2012، إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مذكرة ماجستير 2012 تلمسان، جامعة تلمسان.

- خالد أمين عبد الله، 1998، التدقيق والرقابة في البنوك، عمان الأردن، دار وائل للطباعة والنشر
 عطاء الله حسبان، 2010، الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الأردن دار الياض للنشر والتوزيع .
 الجريدة الرسمية، 2009، القانون 11-09 يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة الاعلام الآلي 07 أبريل 2009 القانون 05-11-09
 خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 1998.
 خالد أمين عبد الله، علم التدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2007.
 صالح ميلود خلاط وآخرون، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع و الأفاق، الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر،
 طرابلس، الطبعة الأولى، 2007.
 عبد الفتاح الصحن و آخرون، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
 عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، على المستوى الجزئي والكلبي.
 عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافري، المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
 الجريدة الرسمية رقم 03، الصادرة بتاريخ 19 جانفي 1993.
 الجريدة الرسمية رقم 17، الصادرة بتاريخ أبريل 2015.
 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 21، القانون رقم 09-110، الصادر في 07 أبريل 2009، المادة 08.
 الجريدة الرسمية رقم 61، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 2005، المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 15-289، المؤرخ في 14 نوفمبر
 2005.
 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في 25 نوفمبر 2007،
 المادة 18.19.20.21.22.23

Evaluation of the internal accounting control system for social security funds for non-wage workers Under the financial accounting system

Adel SELMANI ^{1*}

¹ University of Ziane Achour, Djelfa (Algeria),

adelselmani@univ-djelfa.dz 

Received:15-01-2022

Accepted: 09-03-2022

Abstract

This study deals with the subject of the evaluation of the internal accounting control system, where the Social Security Fund was introduced for non-action as a model for study for 2019.

The study is based on the clarification of the effectiveness of the accounting system and, to that end, the nature of the system should be highlighted, the accounting components on which it is based, and the steps for its evaluation.

In this study, we found that the goal of the accounting internal control system is to achieve the credibility of financial reports, and that its existence leads to trust in accounting outputs.

Keywords:

Accounting internal control system;
Accounting components;
Accounting information system;
Social insurance.

JEL Classification Codes: G2

* Corresponding author